سـلطة النقـد الفلسـطينية

تقرير التنبؤات الاقتصادية لعام 2020

دائرة الأبحاث والسياسة النقدية

كانون أول 2019

©كانون أول، 2019.

جميع الحقوق محفوظة.

في حالة الاقتباس، يرجى الإشارة إلى هذه المطبوعة كالتالي:

سلطة النقد الفلسطينية، 2019. تقرير التنبؤات الاقتصادية لعام 2020.

جميع المراسلات توجه إلى:

سلطة النقد الفلسطينية

ص.ب. 452، رام الله والبيرة – فلسطين.

هاتف: 2-2415250 (970 +)

فاكس: 2-2409922 (970 +)

بريد إلكتروني: info@pma.ps

صفحة إلكترونية: www.pma.ps

المحتويات

الملخص التنفيذي..... 1

(1) تمهيد 2

(2) مستجدات وآفاق الاقتصاد العالمي للعام 2020..... 4

(3) تشخيص حالة الاقتصاد الفلسطيني خلال عام 2018 6

(4) تقديرات النمو للعام 2019..... 8

(5) تنبؤات سلطة النقد للعام 2020 9

(أ) تنبؤات النمو.....9

(ب) تنبؤات التضخم.....11

(6) تحليل المخاطر (الصدمات) 12

ملحق تنبؤات سلطة النقد للعام 2020 15

الملخص التنفيذي

يتناول هذا التقرير التنبؤات الاقتصادية في فلسطين للعام 2020، آخذين بعين الاعتبار التطورات والمستجدات الاقتصادية العالمية والإقليمية، وتأثيراتها على آفاق الاقتصاد المحلي، بالاعتماد بشكل رئيسي على عدد مؤشرات القطاع الحقيقي والقطاع المالي والقطاع الخارجي وسوق العمل، ومن أهمها: الإنفاق الحكومي، والتسهيلات الائتمانية، والمنح والمساعدات المقدمة لدعم ميزانية الحكومة، وتحويلات القطاع الخاص وإيرادات المقاصة، إضافة إلى النمو في الاقتصاد الإسرائيلي، وعدد العاملين الفلسطينيين في إسرائيل. وقد استندت منهجية التنبؤ على النموذج الهيكلي للاقتصاد الفلسطيني، الذي يتضمن عدد كبير من المعادلات السلوكية، التي تعكس جانبي الطلب والعرض في الاقتصاد الفلسطيني.

وتشير مخرجات هذا النموذج إلى توقع تعافي النمو الاقتصادي بشكل طفيف خلال العام 2020، بالرغم من وجود بعض التحديات والمعيقات السياسية والاقتصادية، التي تم عكس أثرها من خلال مجموعة افتراضات مختلفة في السيناريو المتفائل والمتشائم.

وفي ضوء ذلك، يتوقع أن يسجل الناتج المحلي الحقيقي خلال العام 2020 نمواً بنحو 2.4%، مقارنة مع نمو يقدر بحوالي 1.2% في عام 2019، وذلك على خلفية التحسن المتوقع في مستويات الإنفاق الكلي، لا سيما الاتفاق الخاص بشقيه الاستهلاكي والاستثماري، إلى جانب تعافي وتيرة النشاط الاقتصادي في بعض القطاعات الإنتاجية الرئيسية.

وتجدر الملاحظة إلى أنه في سياق التعاون المشترك بين سلطة النقد والجهاز المركزي للإحصاء فقد تم الإعلان عن نتائج التنبؤ بأهم مؤشرات الاقتصاد الفلسطيني بصورة مشتركة، وذلك استناداً إلى متوسط نتائج التنبؤات في المؤسستين

1. تمهيد

يعاني الاقتصاد الفلسطيني من عدة اختلالات وتشوهات هيكلية، جراء حالة التبعية للاقتصاد الإسرائيلي، والناجمة عن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية منذ عدة عقود، حيث تظهر ملامح هذه التبعية بشكل واضح في مؤشرات سوق العمل، والتجارة الخارجية، والمالية العامة، إضافة إلى الاعتماد بشكل رئيسي على الخدمات الأساسية المستوردة من السوق الإسرائيلي كالوقود والكهرباء.

وتسببت هذه التبعية بحالة من التذبذب والضعف في مستويات النشاط الاقتصادي؛ وارتفاع معدلات البطالة إلى مستويات قياسية؛ وتسارع وتيرة العجز التجاري والدين العام؛ وبيئة غير مواتية للقطاع الخاص ولجذب الاستثمارات الخارجية، الأمر الذي أفضى إلى المزيد من الاعتماد على المنح والمساعدات لمعالجة الاختلالات بشكل أساسي في الموازنة العامة، ولدعم مؤسسات المجتمع المدني من خلال بعض المؤسسات الدولية كوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين وغيرها، والتي تعمل على تمويل وتنفيذ عدة مشاريع في مختلف مجالات البنية التحتية، والخدمات الاجتماعية، والتنمية الاقتصادية.

كما عانى الاقتصاد الفلسطيني من غياب العملة الوطنية وعدم تمكنه من تطبيق سياسات اقتصادية مستقلة (تجارية ومالية ونقدية)، تتلاءم والحالة الاقتصادية الراهنة، وتنسجم مع التطورات والمستجدات الاقتصادية المحلية والعالمية، وتعرضه إلى الكثير من التحديات والأزمات، التي أثرت سلباً على مؤشرات الاقتصاد الكلي. وغالباً ما أفضت هذه الأزمات إلى تقليص الحيز المالي للحكومة، والحد من إمكانية توسعها في الإنفاق والاستثمار. كما طال أثر هذه التحديات أداء القطاع الخاص، وأضعف قدرته على سد العجز في جانبي التوظيف والاستثمار.

وبشكل عام عانى الاقتصاد الفلسطيني خلال الأعوام الأخيرة من: (1) تراجع ملحوظ في حجم المنح والمساعدات الخارجية، تفاقمت حدتها مع انقطاع المساعدات المالية الأمريكية للحكومة ووقف برامج التمويل للمؤسسات الأهلية (الأونروا والوكالة الأمريكية للتنمية)؛ (2) الأزمة السياسية في مطلع العام الحالي والمتعلقة بتحويل إيرادات المقاصة، والتي تجبيها السلطات الإسرائيلية نيابة عن الحكومة الفلسطينية، وما نتج عنها من توقف جزئي لسداد التزامات الحكومة الفلسطينية اتجاه العاملين في القطاع العام، وتراكم المتأخرات لصالح الموردين من القطاع الخاص؛ (3) استمرار التوسع الاستيطاني ومواصلة مصادرة المزيد

من الأراضي في الضفة الغربية وعدم السماح باستغلال الموارد الطبيعية في المناطق (ج)؛ (4) استمرار حالة الانقسام السياسي والاقتصادي بين الضفة الغربية وقطاع غزة؛ (5) استمرار حالة الحصار والإغلاقات الجزئية للمعابر التجارية والتوترات السياسية في قطاع غزة.

ومن المتوقع أن يتأثر المشهد الاقتصادي خلال العام 2020 بتطورات واتجاهات الأحداث سالفة الذكر من جهة، إضافة إلى بعض المتغيرات والمستجدات من جهة أخرى. فعلى المستوى السياسي، هناك محاولات جدية لدى الحكومة الفلسطينية لإنهاء حالة الانقسام السياسي والاقتصادي بين شقي الوطن، وتوحيد الجهود للنهوض بالاقتصاد وإصلاح الوضع الداخلي الفلسطيني، من خلال إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية في كافة أنحاء الوطن وتبني خطط استراتيجية وطنية مشتركة. ويتوقع في حال الاتفاق على إجراء هذه الانتخابات أن تتسارع معدلات الإنفاق الحكومي، وتتراجع حالة عدم اليقين تجاه الأوضاع الاقتصادية.

وفي ظل توجه الحكومة كذلك لخفض مستويات التبعية والانفكاك الاقتصادي التدريجي عن الاقتصاد الإسرائيلي، في محاولة منها للاستفادة من بعض المنافذ التي يتيحها برتوكول باريس الاقتصادي، شرعت الحكومة مؤخراً في اتخاذ بعض الإجراءات والقرارات التي من شأنها خفض حجم استيراد بعض السلع من السوق الإسرائيلي، إلى جانب عقد اتفاقيات تجارية مع بعض الدول العربية المجاورة، تحديداً مصر والأردن، لتسهيل عملية التبادل التجاري والاستيراد المباشر منها. ومن المتوقع أن يترتب على هذه الإجراءات في نهاية المطاف بعض التبعات اقتصادية التي يعتمد مداها بشكل أساسي على قدرة السوق المحلي على للاستجابة لهذه التغيرات وتوفير البدائل المنافسة.

كما يتوقع أن تتأثر مؤشرات الاقتصاد الكلي في العام 2020 ببعض العوامل والمتغيرات المحلية والخارجية، وخصوصاً تلك المتعلقة بالمحاولات الرامية إلى إيجاد مصار بديلة لتمويل عجز موازنة الحكومة في ظل تراجع حجم المنح والمساعدات الدولية؛ وتوفير التمويل اللازم لاستمرار عمل المنظمات الأهلية، وخاصة وكالة الأونروا؛ والتطورات المتعلقة بأزمة المقاصة والكهرباء مع الطرف الإسرائيلي.

وفي هذا الإطار تم الإعلان عن التنبؤ بأهم مؤشرات الاقتصاد الفلسطيني للعام 2020 بشكل مشترك بين سلطة النقد الفلسطينية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وتم إصدار بيان صحفي مشترك بهذا الخصوص.

2. مستجدات وآفاق الاقتصاد العالمي للعام 2020

ألقت التوترات والنزعات التجارية بين الأقطاب الاقتصادية الكبرى بظلالها على المشهد الاقتصادي خلال العام 2019؛ فتراجعت التجارة العالمية إلى مستويات دون المسجلة خلال الأزمة المالية العالمية، وتباطأت وتيرة نشاط الصناعات التحويلية، وتراخت معظم مؤشرات الأسواق المالية العالمية في ظل ضبابية آفاق الاستثمار والتصنيع. وتزامنت هذه الإجراءات، مع حالة عدم اليقين في الأوضاع السياسية في الكثير من الدول، الأمر الذي تسبب في إضعاف مستويات الإنتاج العالمي من السلع الأولية، لا سيما من النفط والغاز الطبيعي. وفي المحصلة، تسرب التباطؤ الاقتصادي العالمي إلى معظم الاقتصادات الكبرى وبمعدلات متفاوتة. فمن جهة، شهدت الاقتصادات المتقدمة تباطؤاً ملحوظاً في مستويات الإنتاج، عطفاً على تراجع وتيرة النشاط الصناعي، وضعف مؤشرات الطلب المحلي، وتباطؤ حجم التجارة العالمية.

ومن جهة أخرى، تراخت وتيرة النشاط الاقتصادي في الاقتصادات النامية والأسواق الصاعدة بوتيرة أعلى مما كان متوقعاً، جراء تأثرها بشكل ملموس بالسياسات الحمائية التجارية، وتراجع مستويات التصدير، وارتفاع مستويات المديونية، إلى جانب تصاعد الضغوط على عملات بعض هذه الاقتصادات وأنظمتها المالية. وفي ظل هذه المستجدات والتطورات، اتجهت بعض البنوك المركزية، وخاصة الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي والبنك المركزي الأوروبي، إلى تبني مواقف أكثر تيسيرية على مستوى السياسة النقدية، بالتزامن مع اتباع سياسات مالية توسعية، للحد من تباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي، وتعزيز الطلب الخاص (خاصة الشق الاستثماري منه)، وكذلك للحد من الآثار السلبية للحواجز الجمركية وضعف التبادل التجاري العالمي، وللتحوط من الصدمات التي قد تطرأ في أسواق السلع الأولية، على خلفية التوترات والخلافات السياسية في الدول المصدرة لها.

معدل النمو الاقتصادي العالمي (2018-2020)

	2018	2019	2020
الاقتصاد العالمي	3.6	3.0	3.4
الاقتصادات المتقدمة	2.3	1.7	1.7
الولايات المتحدة	2.9	2.4	2.1
منطقة اليورو	1.9	1.2	1.4
اليابان	0.8	0.9	0.5
الاقتصادات النامية والصاعدة	4.5	3.9	4.6
الصين	6.6	6.1	5.8

المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات (IFS).

واستناداً إلى تقرير صندوق النقد الدولي الصادر في تشرين أول الماضي، فإن ميزان المخاطر المحيطة بنمو الاقتصاد العالمي في العام 2020 لا تزال يميل نحو الجانب السلبي، متأثرة بعدة عوامل، من أهمها: (1) حالة عدم اليقين بشأن مسار السياسات الحمائية التجارية بين الولايات المتحدة والصين، واحتمالية فرض المزيد من التعريفات الجمركية، وما قد يتمخض عنها من إضعاف لمستويات الإنتاج من المواد الأولية وتباطؤ الزخم الاقتصادي العالمي بوتيرة أعلى من المتوقع؛ (2) تباطؤ تعافي النشاط الاقتصادي في دول منطقة اليورو في ظل تطبيق معايير جديدة على الصناعات التحويلية وخاصة على المركبات؛ (3) التقلب وعدم الاستقرار في الأسواق المالية العالمية، لا سيما الأوروبية، في ظل ضبابية الموقف البريطاني بشأن الخروج من الاتحاد الأوروبي؛ (4) ارتفاع أسعار المواد الأولية بوتيرة أعلى مما كان متوقعاً، وخصوصاً أسعار النفط نتيجة حالة عدم الاستقرار السياسي في منطقة الشرق الأوسط؛ (5) استمرار الضغوط الاقتصادية على عملات وأنظمة بعض الاقتصادات النامية؛ (5) خطر تباطؤ الاقتصاد الصيني بوتيرة أعلى من المتوقع.

وفي ظل هذه المخاطر، خفض صندوق النقد الدولي من توقعاته لنمو الاقتصاد العالمي في العام 2020 إلى 3.4% بدلاً من 3.6% في تقريره السابق الذي صدر في نيسان 2019، على خلفية تخفيض توقعاته للنمو في الاقتصادات النامية والصاعدة بشكل رئيس إلى 4.6% بدلاً من 4.8%، بينما حافظ الصندوق على توقعاته لنمو الاقتصادات المتقدمة عند حدود 1.7%.

3. تشخيص حالة الاقتصاد الفلسطيني خلال عام 2018

تباطأ النشاط الاقتصادي في عام 2018 إلى 1.2% مقارنة مع 1.4% في عام 2017. عطفاً على تراخي أداء بعض الأنشطة الاقتصادية الرئيسية، خاصة نشاط قطاع الصناعات التحويلية وإمدادات المياه والكهرباء، والتجارة والإدارة العامة والدفاع، إضافة إلى تراجع مستويات الإنفاق الاستهلاكي للمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية، وتزايد العجز التجاري إلى ما يقارب 37% من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. وقد ترافق ذلك مع تصاعد مستويات حالة عدم اليقين الاقتصادي والسياسي، على خلفية القرارات والإجراءات الأمريكية (قطع العلاقات الدبلوماسية مع الحكومة الفلسطينية، وما تبعها من إجراءات على المستوى الاقتصادي، من قطع المساعدات الخاصة بدعم الموازنة وتخفيض دعم المشاريع التطويرية في

البنية التحتية ووقف تمويل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين–الأونروا). كما اتبعت بعض الدول المانحة الأخرى خطى الولايات المتحدة؛ فخفضت من حجم التزاماتها المالية تجاه الحكومة الفلسطينية ودعمها للمشاريع التنموية والتطويرية، الأمر الذي صاعد من حالة عدم الاستقرار وأضاف مزيداً من الضبابية على المشهد السياسي والاقتصادي، خاصة في ظل استمرار الحصار الاقتصادي المفروض على قطاع غزة منذ عدة أعوام وغياب الحل السياسي في المدى القريب.

معدلات النمو الحقيقي في الاقتصاد الفلسطيني، 2013-2018

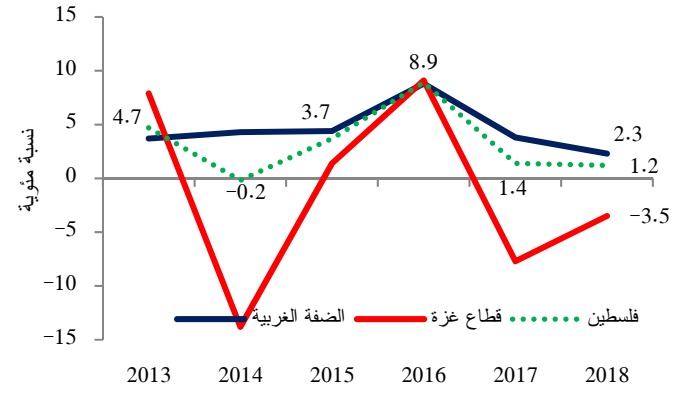

وفي ظل هذه المعطيات، شهدت مكونات الطلب الكلي (الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي) حالة من التباين والتفاوت. فمن ناحية، تباطأت وتيرة نمو الاستثمار إلى 2.2%، مقارنة مع 7.6% في عام 2017، كما تباطأت وتيرة نمو الصادرات بشكل ملموس إلى 2.5% مقارنة مع 13.9% في عام 2017، مقابل تسارع في وتيرة النمو في الواردات إلى 4.5% مقارنة مع 1.3% خلال نفس الفترة. غير أن تحسن مستويات الإنفاق الاستهلاكي الكلي (سجل نمواً بنحو 2.3% مقارنة مع تراجع بنحو 3.7% في عام 2017) قد ساهم في الحد من وتيرة التباطؤ.

وكذلك الحال في جانب العرض (القيمة المضافة/الإنتاج)، حيث استمر التفاوت في أداء الأنشطة الاقتصادية الرئيسية، فمن جهة، تقلصت القيمة المضافة من نشاط التعدين والصناعات التحويلية وإمدادات المياه والكهرباء بنحو 1.8% مقارنة مع نموها بواقع 14.5% في العام السابق، واستمر التراجع في نشاط الإدارة العامة والدفاع إلى 14.4% مقابل تقلصها بنسبة 13.4% في العام السابق. يضاف إلى ذلك، تباطؤ نشاط قطاع تجارة الجملة والتجزئة من 7.3% في عام 2017 إلى 5.7% في عام 2018. ومن جهة أخرى، تحسن نشاط قطاع الزراعة بنسبة 1.6% مقابل تقلصه بنحو 6.0% في العام السابق، وتجددت وتيرة النمو في قطاع المعلومات والاتصالات بواقع 2.2% مقارنة مع انكماش بنحو 7.1% في العام السابق، وتعافت

وتيرة النمو في قطاع الخدمات بمعدل 5.2% مقابل تقلصه بواقع 4.4% في عام 2017. وفي قطاع الإنشاءات تحسنت القيمة المضافة إلى 12.5% مقابل 4.9% في العام السابق.

أما على المستوى الجغرافي، فقد اختبر النشاط الاقتصادي في قطاع غزة حالة من الركود لتواصل انكماشه للعام الثاني على التوالي، وبواقع 3.5% مقابل انكماشه بنسبة 7.7% في العام السابق، على خلفية ضعف مستويات الطب الخاص (الاستهلاك والاستثمار) في ضوء حالة الحصار والإغلاقات والتوترات السياسية، إلى جانب انخفاض حجم المنح والمساعدات الخارجية المقدمة لدعم مشاريع البنية التحتية ولتمويل أنشطة المؤسسات الأهلية التي توفر الدعم المالي للكثير من الأسر في القطاع. كما شهد النشاط الاقتصادي في الضفة الغربية حالة من التراخي، حيث تباطأ النمو الحقيقي إلى 2.3% مقارنة مع 3.8% في عام 2017، عطفاً على تباطؤ النمو في الاستثمارات والصادرات وارتفاع حجم الواردات.

وانعكس التباطؤ في النمو الاقتصادي بشكل سلبي على مستويات الدخل الفردي، الذي تباطأت وتيرته في الضفة الغربية إلى 0.1% مقارنة مع 1.9% في عام 2017، وفي قطاع غزة، تقلص معدل الدخل الفردي بنحو 6.3% مقارنة مع انكماشه بنسبة 10.1% في عام 2017. وفي المحصلة، تراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي في فلسطين بمعدل 1.3% مقارنة مع تراجعه بنحو 0.8 % في العام السابق.

أما على مستوى التضخم، فقد شهد الاقتصاد الفلسطيني في العام 2018 انكماشاً طفيفاً في أسعار المستهلك وبنحو 0.2%، مقابل نمو بحوالي 0.2% في العام 2017، على خلفية ضعف الطلب المحلي (العام والخاص) وتأثر الأسعار المحلية بمثيلاتها في الأسواق العالمية خاصة أسعار الغذاء والمحروقات. كما استمر التفاوت في مستويات التضخم على الصعيد الجغرافي، تبعاً لاختلاف الواقع السياسي والاقتصادي، ففي الضفة الغربية تجدد النمو في مؤشر أسعار المستهلك بشكل طفيف (0.4%) مقارنة مع ثباته في العام السابق دون أي تغير يذكر. في حين تراجعت الأسعار في قطاع غزة بنحو1.3% مقابل نمو هامشي بنحو 0.1% خلال نفس الفترة.

وفيما يتعلق بسوق العمل، فقد تأثرت مستويات التوظيف بالوضع الاقتصادي العام وتراجع معدلات الإنفاق الحكومي، فارتفعت نسبة البطالة إلى 26.2% مقارنة مع 25.7% في عام 2017، متأثرة بالارتفاع اللافت

لمستويات البطالة في قطاع غزة، والتي وصلت إلى 43.1% مقارنة مع 38.8% في العام 2017، إلى جانب ارتفاع أقل حدة في الضفة الغربية من 18.4% في العام 2017 إلى 18.8% في العام 2018.

4. تقديرات النمو في الاقتصاد الفلسطيني خلال عام 2019

استهل الاقتصاد الفلسطيني العام 2019 بتعافي نسبي في مستويات الناتج المحلي، رغم استمرار حالة عدم اليقين السياسي والاقتصادي. ففي الربع الأول 2019 سجل الاقتصاد نمواً بنحو 4.1% على أساس سنوي. وجاء هذا النمو محصلة لنمو الاقتصاد في الضفة الغربية بنحو 4.9%، وفي قطاع غزة بحوالي 0.8% على أساس سنوي.

غير أن هذا التعافي لم يدم طويلاً، ففي الربع الثاني 2019 عادت وتيرة التباطؤ لتخيم على المشهد الاقتصادي من جديد، في ضوء تزامن تراجع المساعدات الدولية مع تفاقم أزمة المقاصة، والتي تشكل ما يقارب ثلثي إجمالي الإيرادات الحكومية. وفي سياق إدارة هذه الأزمة، تبنت الحكومة ميزانية طوارئ نتج عنها توقف جزئي لسداد التزامات الحكومة اتجاه العاملين في القطاع العام. وقد أدت هذه التطورات إلى تباطؤ النمو الاقتصادي إلى 2.3% على أساس سنوي، متأثراً بتباطؤ وتيرة النشاط الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبواقع 2.7%، 0.7% على التوالي. وقد تزايدت حدة التدهور خلال الربع الثالث 2019، حيث انكمش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنحو 0.6%، عطفاً على تأثر مكونات الطلب الكلي (خاصة الإنفاق بشقيه الخاص والعام) بأزمة المقاصة، بالتزامن مع انخفاض مستويات المنح والمساعدات. وتشير التقديرات أيضاً إلى استمرار التراجع في مستوى النشاط الاقتصادي خلال الربع الأخير من العام بواقع 0.9%، على أساس سنوي. وفي المحصلة، من المتوقع أن تبقى نسبة النمو في مجمل العام 2019 ثابتة عند نفس المستوى المسجل في العام 2018 والبالغ 1.2%.

5. تنبؤات سلطة النقد للعام 2020

أ. تنبؤات النمو

يتضمن هذا التقرير التنبؤ بالمؤشرات الرئيسية في الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2020 وفق السيناريو الأساس[1]، مع تحليل لمخاطر الصدمات المختلفة محتملة الحدوث بدرجات متفاوتة (السيناريو المتفائل، والسيناريو المتشائم)، والتي من المتوقع أن يكون لها تداعياتها الإيجابية/السلبية على الآفاق الاقتصادية. مع الأخذ بعين الاعتبار حساسية هذه النتائج لأية تغيرات في البيانات الفعلية المتعلقة بالسنوات السابقة من مصادرها الرسمية (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة المالية). وقد استندت التنبؤات الأساسية لأداء الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2020 وفق السيناريو الأساس على مجموعة من الافتراضات الأساسية[2]، وتداعياتها على الحالة الاقتصادية، ومن أهمها:

- بقاء الأوضاع السياسية والأمنية على حالها دون تغير يذكر، وخصوصاً فيما يتعلق بالإجراءات المفروضة حرية الحركة التجارية والتنقل والنفاذ.
- استمرار الحكومة بإتباع سياسة التقشف المالي وترشيد نفقاتها الجارية، في ظل افتراض ارتفاع إجمالي الإيرادات الحكومية بنسبة 4%، والنفقات الحكومية بمعدل 3% عن مستواها في العام السابق.
- تحسن طفيف في مستوى المنح والمساعدات الدولية، لتنمو بنسبة 2% عن مستواها في العام السابق.
- ارتفاع التحويلات الجارية للقطاع الخاص بمعدل 3%.
- زيادة عدد العمال الفلسطينيين في إسرائيل بمعدل 5% مقارنة مع مستواه في العام السابق.
- نمو التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص بمعدل 7% عن مستواها في العام السابق.
- ارتفاع معدل تكلفة الاستيراد (معدل التضخم وأسعار الصرف لدى الشركاء التجاريين) بنسبة 1.6%.
- زيادة الوزن الترجيحي لمعدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي للشركاء التجاريين الرئيسيين لفلسطين بنسبة 3.3%.

---

1 استندت هذه التنبؤات على النماذج الاقتصادية التي تم تطويرها في سلطة النقد، وأهمها نموذج الصيغة المختزلة (Reduced Form Equation) للتنبؤ بالناتج المحلي الإجمالي على أساس ربع سنوي. وبالتوازي مع هذا النموذج، تم استخدام النموذج الهيكلي للاقتصاد (structural model) للتنبؤ بمؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسة (مكونات الناتج المحلي الإجمالي، والتضخم والعمالة). للمزيد حول هذه النماذج يرجى الاطلاع على أوراق العمل المنشورة على الموقع الإلكتروني لسلطة النقد www.pma.ps

2 استندت بعض هذه الافتراضات على تقديرات إحصائية (الوسط الحسابي والمرجح) وبعضها الآخر على معطيات ومعلومات متاحة.

وبالاستناد إلى هذه الافتراضات، تشير التنبؤات إلى نمو الناتج المحلي الحقيقي خلال العام 2020 بنسبة 2.0%، مقارنة مع نمو بنحو 1.2% خلال العام 2019[3]. وفي ضوء ذلك يتوقع تراجع حدة انكماش الدخل الفردي إلى 0.8% مقارنة مع انكماش بنحو 1.0% في عام 2019. وسيكون هذا الأداء مدفوعاً بتعافي الإنفاق الاستهلاكي الكلي في عام 2020 بنسبة 1.7% (1.9% للاستهلاك الخاص، و1.2% للاستهلاك العام)، وأن تتسارع وتيرة النمو في الاستثمارات بشكل ملموس وبنسبة 5.1% مقارنة مع 0.7% في العام 2019[4]، جراء توقع تراجع حالة عدم اليقين الاقتصادي. ويضاف إلى ذلك نمو الصادرات بوتيرة متسارعة لترتفع بنحو 3.0% مقابل 0.7% في عام 2019، إلى جانب تسارع النمو في الواردات أيضاً إلى 3.1% مقارنة مع 1.0% خلال نفس الفترة، جراء تحسن مستويات الاستهلاك الخاص، الأمر الذي سيؤدي في النهاية إلى تزايد العجز التجاري بنسبة 3.1% مقارنة مع 1.1% في عام 2019، ليشكل نحو 37.3% من الناتج الحقيقي. وعلى صعيد سوق العمل، من المتوقع أن ينعكس التحسن الاقتصادي بشكل إيجابي على معدلات البطالة لتنخفض إلى 25.1% في العام 2020 مقارنة مع 25.8% في العام 2019.

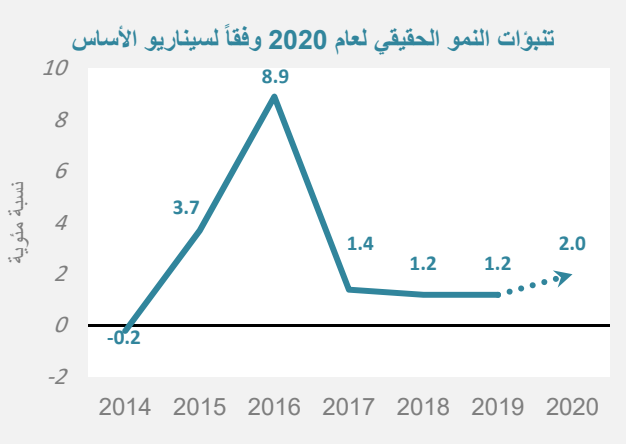

وتجدر الملاحظة إلى أنه في سياق التعاون المشترك بين سلطة النقد والجهاز المركزي للإحصاء، فقد تم الإعلان عن نتائج التنبؤ بأهم مؤشرات الاقتصاد الفلسطيني بصورة مشتركة، وذلك استناداً إلى متوسط نتائج التنبؤات في المؤسستين كما هو وارد أدناه.

تنبؤات معدل النمو للعام 2020	سلطة النقد الفلسطينية	الجهاز المركزي للإحصاء	المتوسط
	%2.0	%2.7	%2.4

3 تقديرات أولية لسلطة النقد، قابلة للتعديل والتغيير.
4 الأرقام والنسب المتعلقة بعام 2019 عبارة عن تقديرات أولية، قابلة للتعديل والتغيير.

ب. تنبؤات التضخم

تسارعت وتيرة نمو أسعار المستهلك في الاقتصاد الفلسطيني[5] بشكل لافت منذ مطلع العام الحالي، ليبلغ معدل التضخم خلال الفترة (كانون ثاني– تشرين أول 2019) نحو 1.6%، مقارنة بالفترة المناظرة من العام 2018. كما ويتوقع استمرار هذا التسارع في أسعار المستهلك في العام القادم ليصل معدل التضخم إلى قرابة 2.0%. وتأتي هذه التنبؤات في ظل تتبع تغيرات التضخم لدى الشركاء التجاريين، خاصة في ظل اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على الاستيراد بشكل كبير ومتزايد من إسرائيل، حيث عُكست هذا الخصوصية في النماذج المستخدمة في التنبؤ من خلال تضمينها لمتغير تكلفة الواردات، الذي يأخذ بعين الاعتبار كلاً من التضخم وأسعار الصرف في البلدان الشريكة تجارياً، وخاصة إسرائيل (الشريك التجاري الأكبر)، إلى جانب مؤشر أسعار الغذاء العالمي، لا سيما وأن الغذاء يحتل الوزن الأكبر (نحو 35%) في سلة المستهلك الفلسطيني. وفي هذا السياق تم افتراض ارتفاع مؤشر تكلفة الواردات في السيناريو الأساس بنسبة 1.7%، بالاعتماد على توقعات التضخم في إسرائيل للفترة القادمة، لكون الأسعار في إسرائيل تشكل الجزء الأكبر من تكلفة الواردات، كما تشير التوقعات المتعلقة بأسعار الغذاء العالمية إلى ارتفاعها في الأسواق العالمية بنحو 1.3% في العام 2020.

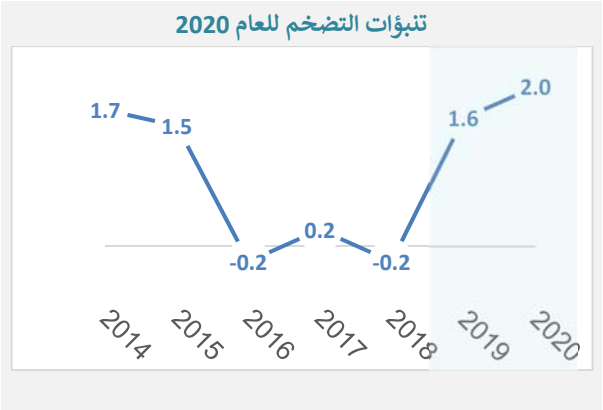

6. تحليل المخاطر (الصدمات)

بعيداً عن الأخطاء الإحصائية التي قد تنجم عن استخدام النماذج الرياضية في عملية التنبؤ، تبقى هذه التوقعات عرضة لبعض الصدمات المحتملة الحدوث بدرجات متفاوتة، خاصة وأن الاقتصاد الفلسطيني يعمل في ظل بيئة عالية المخاطر، تعتبر مسؤولة عن العديد من الهزات والصدمات التي يمكن أن تؤثر في

[5] تم الاعتماد في تنبؤات التضخم على نموذج خاص (Inflation forecasting model)، يأخذ بعين الاعتبار تأثير العوامل الداخلية والخارجية على التضخم في فلسطين، وذلك باستخدام منهجية التكامل المشترك (Co-integration Analysis) ومنهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL). للمزيد يرجى الاطلاع على أوراق العمل المنشورة على الموقع الإلكتروني لسلطة النقد www.pma.ps

الأداء الاقتصادي، من خلال تأثيرها على أنماط الاستهلاك والاستثمار والتجارة. فلا يكاد يخلو عام من صدمة جديدة، سواء كانت على الصعيد السياسي والأمني، أو على صعيد الاقتصادي (المساعدات الخارجية، و/أو أموال المقاصة) وتداعياتها الخطيرة على الاقتصاد الفلسطيني.

وبافتراض تعرض الاقتصاد إلى صدمة إيجابية (سيناريو متفائل) تتمثل في حدوث تحسن جدي في المسار السياسي والوضع الأمني، وإجراء انتخابات شاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وزيادة وتيرة تدفقات أموال المانحين لدعم الموازنة ودعم تنفيذ عدد من المشاريع التطويرية الحيوية خاصة في البنية التحتية، وبالتزامن مع رفع حالة الحصار والإغلاقات الجزئية عن قطاع غزة، وزيادة عدد العمال الفلسطينيين في إسرائيل، وزيادة تحويلات القطاع الخاص من الخارج بوتيرة أعلى من معدلاتها السنوية. ففي ظل هذه الافتراضات، تشير التنبؤات إلى تسارع النمو الحقيقي ليصل إلى 3.8% وأن يرتفع معدل الدخل الفردي الحقيقي بنسبة 1.0%، وذلك على خلفية نمو كل من الإنفاق الاستهلاكي الكلي بحوالي 3.6% (3.3% للاستهلاك الخاص، و4.6% للاستهلاك العام)، والإنفاق الاستثماري الكلي بحوالي 6.0%، والصادرات بنحو 6.3%، وكذلك الواردات بنحو 5.2%، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع عجز الميزان التجاري بنحو 4.6%. كما يتوقع أن يكون لهذا السيناريو من ناحية أخرى تأثير إيجابي على سوق العمل، مسبباً انخفاضاً في معدل البطالة إلى 24.1% من إجمالي القوى العاملة.

المخاطر المحتملة على النمو الاقتصادي في العام 2020

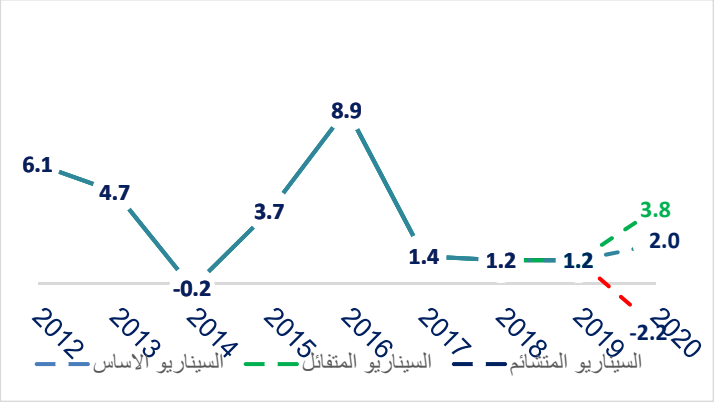

وعلى النقيض من هذا السيناريو، يبقى الاقتصاد أيضاً عرضة لصدمة سلبية (سيناريو متشائم) تتمثل في مزيد من التدهور في الأوضاع السياسية والأمنية، وزيادة القيود على حركة التجارة، وانخفاض حاد في حجم المنح والمساعدات لدعم موازنة الحكومة والمشاريع التطويرية، وعدم توفير التمويل اللازم لاستمرار عمل منظمات المجتمع المدني، وخاصة وكالة الأونروا، وتراجع عدد العمال الفلسطينيين في إسرائيل. كما

يفترض هذا السيناريو أيضاً عودة الأزمة السياسية المتعلقة بإيرادات المقاصة إلى المشهد من جديد. ففي حال تعرض الاقتصاد لمثل هذه الصدمة، تشير التنبؤات إلى انكماش في الناتج المحلي الحقيقي بنسبة 2.2% في العام 2020، الأمر الذي سيؤدي إلى تراجع الدخل الفردي الحقيقي بنحو 4.9%، مع تراجع في الإنفاق الاستهلاك الكلي بحوالي 1.9% (0.5% للاستهلاك الخاص، و6.4% للاستهلاك العام)، والإنفاق الاستثماري بمعدل 6.0%. إلى جانب تراجع الصادرات بنسبة 5.5%، والواردات بنحو4.2%، الأمر الذي سيؤدي إلى تحسن في الميزان التجاري (تراجع العجز) بنحو 3.5% عن مستواه في العام السابق. كما ويتوقع في ظل هذا السيناريو أن يرتفع معدل البطالة إلى 27.5%.

أما بالنسبة للمخاطر المحيطة بالتضخم في الاقتصاد الفلسطيني، فهي ترتبط بشكل أساسي بالتغيرات التي تطرأ على الأسعار العالمية (خاصة الغذاء والمحروقات)، وتوجهات أسعار المستهلك للشركاء التجاريين لفلسطين، وعلى وجه التحديد إسرائيل. ويضاف إلى ذلك المخاطر المتعلقة بالصدمات الداخلية التي يمكن أن تؤثر في حجم الطلب المحلي. ويوضح الشكل المقابل تأثير هذه المخاطر على تنبؤات معدل التضخم في فلسطين خلال العام القادم. فمع انحراف مؤشر أسعار الغذاء العالمية وتكاليف الواردات عن القيم المفترضة في سيناريو الأساس سيؤدي ذلك إلى انحراف في القيم المتوقعة لأسعار المستهلك في فلسطين. لهذا يأخذ التنبؤ بعين الاعتبار أربعة سيناريوهات مختلفة[6] تعتمد على حدوث ارتفاع أو انخفاض بقيمة انحراف معياري واحد لكل من تكاليف الواردات ومؤشر أسعار الغذاء العالمية. ففي حالة ارتفاع تكاليف الواردات ومؤشر أسعار الغذاء العالمية بقيمة انحراف معياري واحد لكل منهما، سيؤدي ذلك إلى تسارع وتيرة الأسعار في فلسطين من 2.0% وفق السيناريو الأساس إلى قرابة 3.6% على أساس سنوي. أما في حالة انخفاضهما بقيمة انحراف معياري واحد، فيتوقع تباطؤ معدل التضخم إلى قرابة 0.1%.

المخاطر المتحملة على معدل التضخم

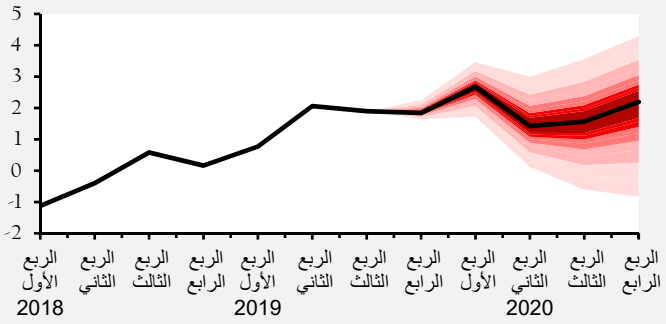

[6] استندت على افتراضات متباينة لكل من تكلفة الواردات وأسعار الغذاء العالمية.

ملحق تنبؤات سلطة النقد للعام 2020

البيان	2016	2017	2018	2019	تنبؤات عام 2020 وفق السيناريو		
	بيانات فعلية			تقديرات*	الأساس	المتفائل	المتشائم
معدل التغير السنوي (%)							
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	8.9	1.4	1.2	1.2	2.0	3.8	2.2-
نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي	6.5	0.8-	1.3-	1.0-	0.8-	1.0	4.9-
معدل البطالة**	--	25.7	26.2	25.8	**25.1**	**24.1**	**27.5**
معدل التضخم	0.2-	0.2	0.2-	1.6	**2.0**	--	--
إجمالي الاستهلاك	8.3	3.7-	2.3	1.6	**1.7**	**3.6**	**1.9-**
الاستهلاك العام	2.6	13.7-	7.3	0.8	1.2	4.6	6.4-
الاستهلاك الخاص***	10.3	0.9-	1.3	1.8	1.9	3.3	0.5-
إجمالي الاستثمار	10.5	7.6	2.2	0.7	**5.1**	**6.0**	**6.0-**
صافي الصادرات من السلع والخدمات**	3.5	3.6-	5.4	1.1	**3.1**	**4.6**	**3.5-**
إجمالي الصادرات	1.6-	13.9	2.5	0.7	3.0	6.3	5.5-
إجمالي الواردات	2.0	1.3	4.5	1.0	3.1	5.2	4.2-
كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)							
إجمالي الاستهلاك	**112.8**	**107.0**	**108.2**	**113.5**	**113.2**	**113.4**	**113.9**
الاستهلاك العام	23.6	20.1	21.3	25.5	25.3	25.6	24.4
الاستهلاك الخاص	85.7	83.8	83.8	88.1	87.9	87.6	89.5
إجمالي الاستثمار	**25.5**	**27.0**	**27.3**	**23.4**	**24.1**	**23.9**	**22.5**
صافي الصادرات من السلع والخدمات	**36.7-**	**34.9-**	**36.4-**	**36.9-**	**37.3-**	**37.2-**	**36.4-**
إجمالي الصادرات	14.5	16.3	16.5	20.7	20.9	21.2	20.0
إجمالي الواردات	51.3	51.2	52.9	57.6	58.2	58.4	56.4

* تقديرات فريق البحث في سلطة النقد.

** معدل البطالة المنقح، الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وفقاً للمنهجية الجديدة.

*** تشمل إنفاق المؤسسات غير الهادفة للربح وتخدم الأسر المعيشية.

**** الإشارة السالبة تعني تراجع في وتيرة نمو العجز الميزان التجاري.